جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ
السنة الثالثة

مقرر تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر
(المحاضرة التاسعة)
أ.د. أحمد الخضر– د. محمد الحجي

العلاقات العربية الإفريقية

أولاً– الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية:

عرف العرب إفريقيا منذ القدم، منذ ما قبل الميلاد، ارتبطت إفريقية بالعرب في علاقاتها الخارجية ردحاً من الزمن، حتى أتى الاستعمار الأوروبي فكان أول من أصاب هذه العلاقات بنوع من الوهن، ومع ذلك فما زالت بصمات الثقافة العربية ديناً ولغةً بارزة في مواضع شتى من القارة.

وسنناقش في هذه المرحلة قدم الاتصالات العربية الإفريقية، ووثوق هذه الصلات والقضايا التي يحاول بها العالم المتقدم الإيقاع بين العرب والأفارقة، ثم أهمية التضامن العرب الإفريقي في عالمنا المعاصر.

١. الاتصالات العربية الإفريقية قبل الإسلام:

العلاقات العربية الإفريقية قديمة للغاية، وللعرب في إفريقيا تاريخ مضيء أشار إليه الرحالة والمؤرخون الأوربيون، حيث أشادوا بقدرة العرب على العيش بين أهالي المناطق الإفريقية، حيث يتزاوجون فتختلط أنسابهم ولا يجد الخصام بينهم وبين الأفارقة سبيلاً، وتأتي السفن العربية من الجزيرة العربية ومن كل جنوب المحيط الهندي محملة بالخناجر والرماح والزجاج، وتقلع من الساحل الشرقي لإفريقيا محملة بالعاج وقرون الخرتيت وجلود السلحفاة.

ولم يكن اتصال العرب بإفريقيا مقصوراً على ساحلها الشرقي وظهيره، بل كان أيضاً عن طريق سيناء، أو المدخل الشرقي لإفريقية. فقد شهدت العصور الأولى من فجر التاريخ شعوباً وبطوناً عربية تنطلق من قلب شبه الجزيرة العربية في اتجاهات مختلفة ومنها إفريقية، أولئك وهؤلاء كانوا شعوباً وقبائل تتفرع من أصل واحد، ويتكلمون لغات نبتت من معين واحد.

وعملية الانتشار من شبه الجزيرة العربية إلى مصر أمر طبيعي، حيث الانتقال من البداوة إلى المناطق الأكثر غنى، وخاصة في فترات القحط الشديد والجدب الذي يصيب البادية أحياناً سنوات متتالية. وربط بعض الباحثين حدة التدفقات بالذبذبات المناخية الأخيرة، وبخاصة الجفاف الذي يصيب البادية.

وهكذا يربط الباحثون العلاقات العربية مع إفريقيا في العصور القديمة بالأحوال الطبيعية والسياسية والدينية، ففي الفترات السخية بأمطارها في شمال شبه الجزيرة العربية تستقر الأحوال، وتنتظم التجارة المصرية معها. أما في فترات الجفاف حين تضطرب الأحوال، ويظهر قطاع الطرق، فتصبح التجارة معها مستحيلة. وفي كثير من الأحوال ارتبط الجفاف بإغراء البدو بغزو مصر وخاصة من شمالها، وكرد فعل لهذا الغزو يتمركز الحكام الوطنيون في الجنوب، وتشتد العلاقات، بحكم الموقع الجغرافي، حول المدخل الجنوبي للبحر الأحمر سواء في جنوب شبه الجزيرة العربية أو على الجانب المقابل من الصومال.

كذلك كان لقوة طيبة في فترات ضعف مصر شمالاً أثره في زيادة الطلب على البخور اللازم للطقوس الدينية، وهكذا كلما اشتد الخطر في الشمال ازدادت العلاقات مع الجنوب ليعيشا في هدوء بدلاً من الإغارات.

وشهدت العلاقات العربية الإفريقية طرقاً للاتصال واسعةً جداً ومن أهمها مصر وباب المندب:

فقد كانت الحركة مستمرة من شبه الجزيرة العربية إلى مصر، منذ ما قبل عهد إبراهيم ويوسف عليهما السلام، ولاسيما أن اتجاههما هذه الوجهة يدل على أن الحركة مألوفة في هذا الاتجاه، وقد ساعد على ذلك شبه جزيرة سيناء، وبرزخ السويس كأدوات وصل بين الجناحين الآسيوي والإفريقي. فقد كانت سيناء معبراً بين جنوب غرب آسيا وإفريقيا، وكانت أحد الطرق الرئيسية التي كانت تأتي منها الهجرات العربية إلى إفريقية.

أما الطريق الآخر فهو باب المندب، ومنه قدمت هجرات عربية واسعة تجاه إفريقيا، حيث وصل العرب إلى الحبشة ونشروا فيها الثقافة العربية، وقد أعاد عدد كبير من المؤرخين لفظ الحبشة إلى قبيلة حبش العربية التي هاجرت من جنوب الجزيرة العربية من القرن العاشر قبل الميلاد إلى السابع قبل الميلاد، ولم يأتي القرن الرابع قبل الميلاد حتى غلب اسم هذه القبيلة العربية على البلاد.

كما شهد المغرب وجوداً عربياً قديماً، ويعيد المؤرخون أصل عدد كبير من القبائل التي وجدت على أرض المغرب إلى العربية، مثل قبيلتي صنهاجة وكتامة، ذات الأصل اليمني، ويذهب البعض إلى اعتبار لغة البربر هي امتداد للغة العربية، أو على الأقل إحدى اللهجات العربية القديمة.

وبشكل مختصر، فقد اتفق المؤرخون على أن سكان شبه الجزيرة العربية والحبشة والصومال وقدماء المصريين والبربر ما هم إلا شعوباً عربية قد هاجرت من جنوب الجزيرة العربية، ثم اختلطوا بالشعوب الإفريقية المتنوعة.

٢. **العلاقات العربية الإفريقية بعد ظهور الإسلام:**

بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، زحفت موجة من المد العربي إلى الشمال الإفريقي منذ أوائل النصف الثاني من القرن السابع. وكانت لموجة الفتح العربي اثر كبير في نشر اللغة العربية والإسلام، فقد جالت الجيوش العربية في إفريقية من الشرق إلى الغرب إلى أن تم الاستيلاء عليها وطرد الرومان، وعندما استقرت الجيوش العربية في إفريقية حدثت موجة من التزاوج والاختلاط بين رجال الجيش الإسلامي ونساء البربر ونشروا العربية والإسلام.

وكانت الموجة الكبيرة من المد العربي قد حدثت بهجرة بني هلال وبني سليم في القرن الحادي عشر ميلادي حين سمح الخليفة المستنصر لهذه القبائل بأن تتخذ طريقها إلى بلاد المغرب انتقاماً من قبائل صنهاجة، حيث وصل بنو هلال إلى ما يعرف بالصحراء الغربية ومنهم من احتل سهول الأطلسي في المغرب، ومنهم من احتل المناطق الداخلية من فاس إلى مراكش.

وهكذا انتشرت اللغة العربية والإسلام، وأصبح كثير من المساجد جامعات إسلامية، كما في فاس وتونس والقيروان، وتحول المغرب العربي إلى مركز كبير لنشر الإسلام والعربية في القارة الإفريقية، فامتد الإسلام بفضله إلى حوض السنغال والنيجر حيث انتشر على يد المرابطين بين قبائل الفولاني في غينيا عام ١٠٧٦.

كما كانت التجارة الإسلامية أحد أهم العوامل التي أدت إلى انتشار اللغة والدين في القارة، حيث أسهم تجار الهوسا الذين ينتشرون في مساحات واسعة شمال نيجيرية، حتى أنهم وصلوا بالإسلام إلى قبيلة الأشانتي في جنوب غانا وداهومي.

وتعززت العلاقات العربية مع شرق إفريقيا نتيجة الهجرات العربية إلى الساحل الشرقي والجزر المجاورة له. ولا شك في أن الاستقرار العربي في الساحل الإفريقي حدث بهدوء وبدون اللجوء إلى العنف والقوة، بل أن العرب سرعان ما اندمجوا وتزاوجوا مع أهل البلاد، وبمضي الوقت أصبحنا نجد جنساً تبدو فيه الكثير من الصفات والعادات والتقاليد العربية، بالإضافة إلى الصفات والتقاليد الإفريقية، وحتى اللغة السائدة أصبحت لغة أفريقية عربية عرفت باللغة السواحلية.

مرَّ الاستيطان العربي في ساحل إفريقية الشرقية بمرحلتين:

- اقتصار الاستيطان في البداية على الجزر الساحلية زنجبار ومافيا وبمبا ولامو، وعلى بعض الأقاليم الساحلية.
- امتد الاستيطان العربي إلى المناطق المواجهة للجزر، وأخذ يتوغل إلى الداخل وأدى هذا إلى تكوين إمارات عربية.

ويمكن الإشارة للعديد من الإمارات العربية على امتداد الساحل الشرقي، من مضيق باب المندب شمالاً حتى سفالة جنوباً، فنذكر منها مملكة عَدَل أو زليع وهرر. وإلى الجنوب من زيلع أنشئت مدينة مقديشو في القرن العاشر الميلادي على أيدي المهاجرين العمانيين. وقد احتلت

مقديشو في القرنين الثالث والرابع عشر ميلادي، مكانة هامة بين مدن الساحل، بل سيطرت على معظمه. وكانت مدينة تجارية كبرى تتردد على ميناءها سفن كثيرة.

ومن المدن الشهيرة على الساحل الصومالي بربرة وميركا وبراوة، وأشهر الممالك العربية على الساحل الشرقي زنجبار، أو ما عرف باسم ***إمبراطورية الزنج*** التي امتد تاريخها عدة قرون، واتسعت رقعتها اتساعاً كبيراً وكثر عدد سكانها، واحتلت مكاناً استراتيجياً مهماً، وشملت إمارات ودول متعددة على الساحل من جنوب مدينة مقديشو حتى سفالة. وقد أسهمت هذه الدول والإمارات في نشر الدعوة الإسلامية، ووقفت وجهاً لوجه أمام الوثنية واللادينية، وكانت دول حضارية لها أنظمتها ووسائل دفاعها وتجارتها المنظمة التي تعتمد بوجه خاص على تجارة الذهب والعاج.

عاش سكان الساحل الشرقي عيشة بذخ وترف في مدن عظيمة الثراء، ذات حضارة مزدهرة، وجعلت أحد البرتغاليين الذين شاهدوا المنطقة عام ١٥٠٠ يطلق عليها اسم العربية السعيدة وقد دهش البرتغاليون عندما شاهدوا لأول مرة مدناً غنية جميلة تتناثر على طول ساحل إفريقية الشرقي، من سفالة جنوباً حتى مقديشو شمالاً، تنتظم بيوتها الزخرفة في صفوف منسقة، ويعيش لأهلها في رخاء، ويلبسون الألبسة النفيسة، وتتحلى نساؤها بالحلي الذهبية الكثيرة، وتتكدس في متاجرها أنواع كثيرة من سلع الشرق والغرب.

وهكذا يمكن القول أن العرب الذين استوطنوا الساحل الشرقي وكونوا إمارات عربية ومدن تجارية قد أسهموا في نقل الحضارة العربية والثقافة الإسلامية، وسادت روح المحبة والإخاء بينهم وبين سكان الساحل الأصليين، وكثر التزاوج بين الطرفين. ومما يؤخذ على العرب في هذه المنطقة فشلهم في تكوين دولة عربية متحدة، بل كونوا إمارات متفرقة، ولو أنه في فترات متقطعة كان لإمارة أو أخرى من هذه الإمارات سيادة على منطقة واسعة تشمل عدة إمارات.

والملاحظة الأخرى التي نوردها هي أن الإمارات العربية لم تتوسع نحو الداخل بالقدر الكافي، وإنما بالقدر الذي يخدم مصالحها التجارية ويساعد على نشر الإسلام. وهكذا يمكن القول أن العرب وطّدوا نفوذهم في الساحل الشرقي لإفريقيا، ونشروا حضارتهم واندمجوا مع السكان وأصبحوا جزءاً منهم قبل أن تتفتح عيون الأوروبيين على القارة الإفريقية.

ورغم أن العرب الذين استقروا في الساحل الشرقي لم يتوغلوا إلا قليلاً في دواخل القارة نتيجة لعوامل طبيعية تتعلق بتضاريس المنطقة المعقدة من جبال وأودية عميقة وظروف مناخية صعبة، إلا أن ذلك لا يعني بأنهم لم يكونوا على اتصال بالممالك وسط القارة، فالعلاقات التجارية دفعت ببعض العرب إلى الاتصال بهذه المناطق، وأصبح ازدهارها يرتبط بازدهار التجارة العربية في الساحل الشرقي. ومن المؤكد أن ثراء ملوك زيمباوي الكبرى ازداد ثم تدهور حاله مع التجارة الساحلية، فقد شهدت كلوة ذاتها بعض التقلبات التجارية، بلغت قمة ازدهارها في القرن الخامس عشر، ولكن بعد قرن من ذلك فقدت كل من كلوة وساحل إفريقية الشرقي وزيمباوي الكبرى بريقها.

لم تقتصر علاقة العرب مع دول وسط إفريقيا على التجارة فحسب، فقد كان بعض ملوك إفريقية يستعينون بالعرب كمستشارين لهم حتى وصول البرتغاليين الذين طلبوا من الملوك الأفارقة طرد العرب لقاء تقديم المساعدات لهم. ويظهر من الشواهد الحضارية التي لا زالت آثارها قائمة حتى اليوم، وأن هذه الممالك قد تأثرت ببعض مظاهر الحضارة العربية، في صنع الأسلحة والأدوات من الحجر ومعرفة الحديد واستخراجه، وبناء طرق المواصلات البرية، ففي زيمباوي لا تزال حتى الآن المدن الحجرية القائمة التي تميزت مبانيها بضخامتها وارتفاع جدرانها ومداراتها الكثيرة وبواباتها المستديرة بنيت كلها من حجارة الغرانيت وتأثرت بالطراز المعماري العربي والإسلامي. وقد خرب المغامرون الأوروبيون الباحثون عن الذهب معالم تلك المدن لاعتقادهم بأنها تحتوي على كنوز الملوك من ذهب وفضة ومعادن نفيسة أخرى.

وعلى إثر احتلال الدول الأوروبية الاستعمارية للقارة الإفريقية وتقسيمها فيما بينها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وإغلاق مستعمراتها الإفريقية أمام العالم العربي في المشرق والمغرب، انقطعت العلاقات بين إفريقية جنوب الصحراء الكبرى والعالم العربي لتستأنف من جديد في بداية الخمسينات من القرن العشرين.

ثانياً- العلاقات الإفريقية العربية منذ عام ١٩٥٢:

كان هناك العديد من اللقاءات قبل عام ١٩٥٢، سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات، إلا أن الخطوات الجادة لجمع شمل المنطقتين العربية والإفريقية من جديد لم تبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ هذا التعاون في إطار منظمة الأمم المتحدة أولاً، ثم في نطاق الجامعة العربية. ودخل هذا التعاون مرحلة جديدة في بداية الخمسينات أي بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر. فقد قفزت بالعلاقات العربية الإفريقية إلى الأمام.

- **مراحل تطور العلاقات العربية الإفريقية:**

مرت العلاقات العربية الإفريقية في هذه المرحلة بثلاث مراحل متميزة:

أ- مرحلة النضال المشترك ضد الاستعمار ١٩٥٢-١٩٦٣

ب-انطلاقة التحالف السياسي العربي الإفريقي ١٩٦٣-١٩٧٣

ج- التعاون العربي الإفريقي المؤسسي والمنظم منذ عام ١٩٧٧

أ- مرحلة النضال المشترك ضد الاستعمار ١٩٥٢-١٩٦٣:

تبدأ هذه المرحلة مع نمو حركات التحرر الوطني والنضال من أجل الاستقلال، وتنتهي مع قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣.

اتسمت هذه المرحلة ببقاء التفاعل الإفريقي العربي تفاعلاً محدوداً، واقتصر على التفاعل في تقديم الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر ونضالها من أجل الاستقلال. وكان لمصر دور الريادة في هذا المجال. ثم شاركت كل من المغرب والجزائر بعد عام ١٩٦١.

وفي عام ١٩٥٦، شكّل جمال عبد الناصر لجنة عليا للإشراف على الشؤون الإفريقية، وقدمت هذه اللجنة برنامج من أربعة مبادئ تلتزم به مصر وهي:

١-إفريقية للأفارقة

٢-تحرير إفريقية من السيطرة الأجنبية

٣-تشجيع الوحدة الإفريقية

٤-تشجيع الحقوق الإفريقية والدفاع عنها

وبناء على هذا البرنامج أُنشئ قسم إفريقية ثم المكتب الإفريقي في وزارة الخارجية، وأصدرت صحيفتي نهضة إفريقية والرابطة الإفريقية وركزتا اهتمامهما على الشؤون الإفريقية.

كما ساهمت مصر والدول العربية الإفريقية الأخرى دوراً رائداً في حث جامعة الدول العربية على الاهتمام بقضايا إفريقية وشؤونها. وبعد عدة قرارات أصدرتها الجامعة دعماً للقضية الإفريقية ما بين ١٩٥٨-١٩٦٠ قامت الجامعة بفتح مكاتب للإعلام والثقافة في شرق إفريقية وغربها. وقدمت ٥٠٠ منحة دراسية للطلاب الأفارقة والآسيويين.

كما أسهمت الأزمات وبخاصة أزمة السويس (١٩٥٦)، والكونغو (١٩٦٠)، في خلق الإدراك والوعي بأن مصير البلدان الإفريقية هو مصير واحد، ومن ثم خلق الوعي في ضرورة تطوير العلاقات العربية الإفريقية.

وشكّلت مؤتمرات الحياد الإيجابي (باندونغ ١٩٥٥، بريوني ١٩٥٦) ومؤتمر عدم الانحياز (بلغراد ١٩٦١)، خطوة أولية نحو تحويل العلاقات العربية الإفريقية من مفهومها الضيق إلى الإدراك الواسع الذي يتجاوز الحدود القومية والجغرافية. كما أسهمت في دفع حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقية وإعطائها بعداً سياسياً على المستوى الحكومي. كما أدت مؤتمرات الشعوب الإفريقية الثلاث السابقة إلى ربط حركات التحرر الوطني الإفريقية-العربية وغير العربية بعضها مع بعضها الآخر.

وجدير بالذكر، أن العلاقات العربية الإفريقية اقتصرت في هذه الفترة على الجانب السياسي. وأهم أسباب ذلك:

- ❖ حداثة استقلال الدول الإفريقية والعربية وانشغالها بإيجاد حلول للمشاكل التي خلفها الاستعمار
- ❖ ما قام به أنصار الاستعمار والاستعمار الجديد من تشويه للأفكار والمفاهيم العربية تجاه إفريقية عملاً بمبدأ فرق تسد.
- ❖ تغلغل النفوذ الإسرائيلي في كثير من الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال، ونجاحها في كسب ودها وصداقتها، وعرقلة التحالف العربي الإفريقي.
- ❖ عدم تجاوب جامعة الدول العربية والدول العربية نفسها، باستثناء مصر، وغانا وغينية، لم تقم بين الدول الإفريقية العربية وغير العربية علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية واسعة. ولم تتجاوز العلاقات القائمة المجالات التقليدية كالحج وتنسيق المواقف تجاه القضايا التي تهم الطرفين في المحافل الدولية.

ب-**انطلاقة التحالف السياسي العربي الإفريقي ١٩٦٣-١٩٧٣:**

أدى قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ إلى فتح آفاق جديدة لنشوء تحالف سياسي عربي إفريقي، وتنشيط تفاعل العلاقات الإفريقية العربية لسببين:

١- أن ميثاق المنظمة يمثل أول لقاء فكري بين الطرفين في إطار رسمي واحد. والدراسة المقارنة لميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية تبين المدى الواسع للتشابه بين هذين الفكرين.

٢- إن مشاركة البلدان العربية الإفريقية في منظمة الوحدة أكسبها أهمية خاصة لأنه أصبح المرآة التي تعكس وجهة النظر الإفريقية على الجامعة العربية وبالعكس. وتعريف كل طرف بهموم الطرف الآخر.

من جهة أخرى، شكل احتلال إسرائيل لبعض الأراضي العربية في أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧، منعطفاً هاماً في تاريخ العلاقات العربية الإفريقية. وبدأت الدول الإفريقية غير العربية تبدي اهتماماً بالصراع العربي الإسرائيلي.

وتجلى ذلك بوضوح في القرارات والتوصيات التي صدرت عن المنظمة في فترة ١٩٦٧-١٩٧٣. ويرى بعض الباحثون أن هذا التحول في موقف المنظمة إلى موقف المساندة والتأييد للعرب يعود بالدرجة الأولى للأسباب التالية:

١- توجه الموقف العالمي إلى تأييد الحق العربي، وبشكل خاص فرنسا التي غيرت مواقفها ودعمت العرب في حقهم باسترداد أراضيهم.

٢- نشوء علاقات نضالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر الوطني ومساهمة الراديكاليين الأفارقة. فقد نجحت منظمة التحرير في إقامة علاقات طيبة مع حركات التحرر الوطني الإفريقية. وتقريب وجهات نظر هذه الحركات مع وجهات

نظر الحكومات. كما أسهمت الدول الإفريقية الراديكالية في إقناع بعض الدول الإفريقية المعتدلة بمشروعية القضية الفلسطينية.

٣- اهتزاز صورة إسرائيل المشرقة في أذهان الزعماء الأفارقة. ولاسيما بعد اكتشافهم لحقيقة هذا الكيان.

٤- اتخاذ معظم الدول العربية موقفاً أكثر واقعية ونشاطاً في تعاملها مع الدول الإفريقية حديثة الاستقلال وقضاياها، وما قدمته من عون اقتصادي ومالي وفني. ويتجلى ذلك من خلال :

- **نشاط الدبلوماسية المصرية وحكمتها في القارة**، حيث استطاعت عقد ٣٣ اتفاقية اقتصادية و ١٩ اتفاقية ثقافية مع دول القارة، ووضعت القضية الفلسطينية على أجندة منظمة الوحدة الإفريقية، كما قامت بإنشاء خمس مراكز إسلامية في غانا وليبيرية ونيجيرية وزنجبار وتنزانيا. ونتيجة لهذا كله أصبح لمصر أهم حضور عربي على الساحة الإفريقية غير العربية.
- **نشاط الجزائر الفعّال على الساحة الإفريقية**، حيث احتلت المركز الثاني في مجال تعاونها مع الدول الإفريقية غير العربية بعد مصر. ولاسيما وأنها ترتبط مع هذه الدول برابطة اللغة الفرنسية، كونها كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي وشاركها عدد من الدول الإفريقية الأخرى. ولهذا قامت الجزائر بعقد اتفاقيات في كافة المجالات مع كل من مالي وغينية وعدد كبير من الدول الإفريقية الأخرى. كما أبرمت اتفاقيات للنقل البحري مع بعض دول الجوار الجغرافي. وأصبحت تأتي في المرتبة الثانية بعد مصر من حيث التمثيل الدبلوماسي مع الدول الإفريقية غير العربية. إذ أصبح لها ٢١ سفارة.
- **الدور الليبي في العلاقات العربية الإفريقية**، بعد قيام ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩، أعلنت الثورة عزمها على تطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ومع حركات التحرر الوطني الإفريقي. فأقامت علاقات دبلوماسية وقدمت المساعدات وأبرمت الاتفاقات الاقتصادية مع دول الجوار الإفريقية غير العربية. كما أسهمت في نشر الدين والثقافة الإسلامية في القارة. ولعب البترول دوراً هاماً في إقامة العلاقات الطيبة بين ليبيا والدول الإفريقية الأخرى. ومن جهة أخرى لعبت المغرب وتونس دوراً معتدلاً في التعاون العربي الإفريقي.
- **تزايد اهتمام الجامعة العربية في الشؤون الإفريقية غير العربية**، حيث أصدرت الجامعة عدد من القرارات الداعمة لقضايا إفريقية غير العربية، وقام

وفد من الجامعة بزيارة عدد من الدول الإفريقية غير العربية، حيث قام هذا الوفد بتقديم توصية لتطوير العلاقات العربية الإفريقية. من خلال إقامة المشاريع المشتركة وتقديم القروض والمنح الدراسية وتطوير التعاون المشترك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد أدت جميع العوامل سالفة الذكر إلى انطلاقة التحالف السياسي العربي الإفريقي، ولكن بالرغم من كل ذلك بقي التعاون محدوداً ، وبقيت علاقات الدول العربية (باستثناء مصر والجزائر)، في الفترة ما بين ١٩٦٣-١٩٧٣، مع الدول الإفريقية غير العربية، علاقات هامشية في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وأهم أسباب ذلك هي:

١- إن الجامعة العربية وبحكم ميثاقها غير قادرة على القيام بعمل إيجابي غير التنسيق، ولا يمكنها إرغام أعضائها على تنفيذ التوصيات خاصة في المسائل التي لا تمس المصلحة الوطنية مباشرة.

٢- التمزق والاختلاف بين الأنظمة العربية، وما أديا إليه من اختلاف في وجهات النظر في القضايا الإفريقية.

٣- محدودية موارد معظم الدول العربية وعدم قدرتها على تلبية حاجات التنمية الهائلة للدول الإفريقية غير العربية.

٤- الأولوية التي تمنحها بعض الدول العربية لقضاياها الفكرية والوطنية.

ج- التعاون العربي الإفريقي المؤسسي والمنظم منذ عام ١٩٧٧:

شهد العام ١٩٧٣ عدة أحداث مهمة جعلت منه عام المنعطفات التاريخية في مسيرة تطور العلاقات العربية الإفريقية في الحقبة المعاصرة. نذكر منها:

١- قيام عدد كبير من الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣، وبعدها وما إن شارف شهر تشرين الثاني من العام نفسه حتى كانت جميع الدول الإفريقية قد قطعت العلاقات معها أو جمدتها تضامناً مع شقيقاتها العربية، باستثناء أربع دول هي: مالاوي، وليسوتو، وسوازيلاند، وموريشيوس. وكان هذا أول دليل على التعاون العربي الإفريقي الفعال .

٢- موافقة ممثلي أربع وثلاثين دولة وثماني دول عربية على قرار يقضي بإدانة الصهيونية والعنصرية في مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز (الجزائر، أيلول ١٩٧٣).

٣- إدانة كثير من الدول الإفريقية لإسرائيل والصهيونية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤- قيام حرب تشرين التحريرية واستخدام سلاح النفط للضغط على الدول الأوروبية الغربية لمناصرة القضية العربية الأولى.

٥- ارتفاع أسعار النفط وما نجم عنه من آثار سلبية على اقتصاديات الدول الإفريقية غير المنتجة له، ومسارعة الدول العربية المنتجة للنفط باتخاذ مبادرات إيجابية لنجدة هذه الدول الإفريقية المتضررة.

٦- بداية التضامن الإفريقي الفعلي مع الشعب العربي الفلسطيني بعد اتضاح القضية الفلسطينية أمام أذهان حركة التحرر الوطني والدول الإفريقية المستقلة.

١- مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول (٨-٩ آذار ١٩٧٧):

سبق قيام التعاون العربي الإفريقي على الصعيد الرسمي الجماعي اتخاذ عدة مبادرات من الجانبين العربي والإفريقي .

على المستوى الإفريقي، اتخذ الاجتماع الطارئ لوزراء منظمة الوحدة الإفريقية قراراً بتطوير صيغة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، وإقامة تعاون اقتصادي بين الدول الجامعة العربية ودول المنظمة، وإجراء مشاورات دورية على مستويات مختلفة من أجل ضمان استمرار التعاون بين الطرفين.

في المستوى العربي، وجه مؤتمر القمة العربي السادس (الجزائر ٢٦-٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣)، بياناً إلى إفريقية منطلقاً فيه من ان التضامن العربي الإفريقي ينبغي أن يتجسد بشكل ملموس في جميع الميادين وبخاصة في ميدان التعاون السياسي والاقتصادي بهدف توطيد دعائم الاستقلال الوطني وتحقيق التنمية.

وبعد المراحل التمهيدية الإفريقية والعربية، انعقد **الاجتماع التمهيدي لعقد مؤتمر قمة إفريقي عربي: المؤتمر الوزاري الإفريقي العربي الأول** (داكار، السنغال، ما بين ١٩-٢٢ نيسان ١٩٧٦)، وشارك فيه خمس وخمسين دولة منها ١١ دولة عربية آسيوية، ٨ دول عربية إفريقية، وممثلون عن المنظمات العربية والإفريقية وممثل عن الجامعة العربية، وأنهى المؤتمر أعماله بإقرار مشروع إعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الإفريقي العربي.

وبعد هذه الخطوات العربية والإفريقية وانعقاد الاجتماع الوزاري، أنعقد **مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول** في القاهرة فيما بين ٨-٩ آذار ١٩٧٧، بهدف دراسة مختلف جوانب التعاون الإفريقي العربي.

وركزت خطب الرؤساء العرب على النقاط الأساسية التالية:

- إن الروابط بين العالم العربي والإفريقي تاريخية وجغرافية ومصيرية متداخلة، يعززها ضرورة الاستمرار في النضال ضد الاستعمار بكل أشكاله.

❖ إن التعاون العربي الإفريقي يخدم قضايا الحرية والعدل والسلام والأمن الدولي في المنطقتين العربية والإفريقية وفي العالم كله.

وأنهى مؤتمر القمة أعماله بالمصادقة على التقارير الأربعة حول:

١. إعلان سياسي
٢. إعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي
٣. إعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي الإفريقي العربي.
٤. التنظيم والإجراءات لتحقيق التعاون الإفريقي العربي.

٢- قيام التعاون الإفريقي المؤسسي والمنظم:

أ- في المجال السياسي والدبلوماسي:

جاء في وثيقتي إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الإفريقي والإعلان السياسي اللتين أقرهما المؤتمر أن التعاون السياسي الإفريقي العربي يقوم على مبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي، وإقامة نظام اقتصادي دولي عادل.

ومن جهة أخرى، أكدت الوثيقتان على المجالات السياسية التي يجب تكثيف العمل من خلالها خدمة لهذه الأهداف والمبادئ وتحقيقاً لمصالح وتطلعات الشعوب العربية والإفريقية وتتلخص بما يلي:

- تعزيز التمثيل الدبلوماسي والاقتصادي بين الطرفين، وتعزيز الاتصالات المؤسساتية.
- مساندة القضايا العربية والإفريقية والمسائل ذات المصالح المشتركة في المحافل الدولية، وذلك عن طريق التعاون الوثيق بين الطرفين.
- مساندة حركات التحرر الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة والجامعة العربية ومساندتها سياسياً ودبلوماسياً ومالياً وأدبياً.
- مناهضة النظامين العنصريين النظام الصهيوني الإسرائيلي ونظام جنوب إفريقية، والعمل في المحافل الدولية على عزلهما سياسياً واقتصادياً، والاستمرار في المقاطعة الكاملة لهذين النظامين.

ب- التعاون في المجال الاقتصادي والمالي:

وافق الطرفان على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون الاقتصادي والمالي تتضمن النقاط التالية:

١) تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم المساعدات الفنية والمالية ودراسة الجدوى للمشروعات الإفريقية
٢) تدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية المتعددة الأطراف العاملة في ميدان التنمية الإفريقية

٣) المساهمة في تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الإفريقية
٤) زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية الإفريقية
٥) تدعيم العلاقات التجارية بين الدول العربية والإفريقية
٦) تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية
٧) تشجيع الاستثمارات العربية في إفريقية
٨) تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في إفريقية
٩) تشجيع التعاون الفني
١٠) زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية العربية إلى الدول الإفريقية.

كما أقرت الوثيقتان تحقيق التعاون بين الطرفين في المجالات التربوية والاجتماعية والثقافية، وفي مجال التعاون العلمي والفني من خلال تعزيز الأبحاث العلمية وتنسيقها وتبادل البعثات الدراسية وتقديم المنح والخبراء، وتقديم التعاون الفني والتقني اللازم.

٣- الهيكل التنظيمي للتعاون الإفريقي العربي:

أقر المؤتمر إنشاء مجموعة من الأجهزة تشكل بمجموعها الهيكل التنظيمي للتعاون الإفريقي العربي وهي:

(أ) مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشترك:

يجتمع المؤتمر مرة كل ثلاث سنوات. أما مجلي الوزراء فمرة كل ثماني أشهر.

(ب) اللجنة الدائمة:

تتكون من وزراء الدول ١٢ في منظمة الوحدة الإفريقية وفي مثيلاتها في جامعة الدول العربية. وتعقد اجتماعات دورية مرتين في العام وبالتبادل، ويمكن عقد اجتماعات استثنائية عند طلب أحد الأعضاء

تختص اللجنة بوضع التعاون العربي الإفريقي موضع التنفيذ والسهر على تطويره في مختلف المجالات. ويوكل إليها بشكل خاص:

١) وضع قرارات مؤتمر القمة والوزراء موضع التنفيذ ومتابعة تنفيذها
٢) دراسة المشكلات المقترحة من الطرفين، وتحضير الاقتراحات الضرورية لعرضها على مجلس الوزراء
٣) تشكيل مجموعات العمل الضرورية لدراسة مختلف جوانب التعاون وتحديد صلاحياتها ونظمها الداخلية
٤) إقرار المشاريع المقترحة من قبل اللجان
٥) ترتيب مسائل التعاون والتنسيق بين الطرفين

٦) اقتراح عقد اجتماع استثنائي للوزراء عند الحاجة

(ج) مجموعات العمل واللجان المختصة:

تهتم هذه اللجان بكافة مجالات التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والمالي ويجوز أنشاء مجموعات عمل أخرى.

تتكون لجنة العمل من عدد متساوٍ إذا أمكن من الطرفين، ويترأس كل طرف رئيس. وتقدم اللجنة اقتراحاتها للرئيسين بخاصة فيما يتعلق بطرق إنجاز المشاريع بناء على اقتراحات اللجنة الدائمة.

وتتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق نشاطات مجموعات العمل المختلفة من جهة، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من جهة أخرى. كما تقوم اللجنة بمعالجة الأمور العلمية والإدارية، ضمن حدود صلاحياتها، التي تتطلب قرارات عاجلة.

(د) التحكيم:

يمكن إنشاء محكمة إفريقية عربية أو لجنة للتوفيق لتقديم التفسير القانوني للنصوص التي تحكم التعاون العربي الإفريقي، ولفض ما قد ينشأ من نزاعات.

وهكذا نجد، من خلال دراستنا لإعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي والإعلان السياسي الصادرين عن مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول، ضخامة الطموحات التي بناها الطرفان والآمال التي عقداها على التعاون الإفريقي العربي المؤسسي المنظم.